



دعوة للمشاركة

في ندوة وطنية حول موضوع " إصلاح القانون التنظيمي للمالية "

تقديم

من أجل تنزيل مقتضيات دستور 2011 ولا سيما تلك المتعلقة بتدبير المالية العمومية، وكذا تتبع الإصلاحات التي شرع في إنجازها في هذا المجال، كان من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني الذي ينظم مالية الدولة.

ضمن هذا السياق، جاء القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 ليحدث تغييرا جذريا في أشكال تدبير الأموال العمومية بجعله نجاعة الأداء هدفا أساسيا لنشاط الدولة. وتهدف المقتضيات الجديدة إلى إحداث تغيير عميق في معنى قوانين المالية؛ حيث أصبحت ميزانية الدولة تجمع عددا من الاعتمادات الموجهة نحو أهداف معينة مزودة بنظام مؤشرات يسمح بتقييم نجاعة أداء النفقة العمومية.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للمقتضيات الجديدة فيما يلي:

✓ ملاءمة القانون التنظيمي للمالية مع المقتضيات الدستورية في مجال المالية العمومية؛

✓ تقوية دور القانون المالي باعتباره أداة أساسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية؛

✓ تدعيم الفعالية والنجاعة وانسجام السياسات العمومية؛

✓ تحسين التوازن المالي وكذا تدعيم شفافية المالية العمومية؛

وبالإضافة إلى ذلك يهدف القانون التنظيمي للمالية إلى ضمان ممارسة السلطة المالية للبرلمان بتعديل مضامين الترخيص البرلماني عن طريق تقوية مقروئية وصدق الوثائق الميزانية من أجل ضمان رقابة جيدة ووضع جدول زمني يسمح بممارسة الوظيفة المالية للبرلمان على امتداد السنة المالية .

ويمنح القانون التنظيمي للمالية الوسائل القانونية لتحقيق هذه الأهداف بتوضيح الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف والنتائج والتي تتمحور حول البرامج والمشاريع مع إدماج البعد الجهوي. وتقتضي هذه المنظومة مستقبلا الحكم على المسير ليس على أساس قدرته على تحقيق وإنفاق أكبر قدر من الاعتمادات وإنما على أساس الطريقة التي حقق من خلالها أهدافا قابلة للقياس تحددتها السياسات العمومية التي يسهر على تنفيذها.

ويقتضي هذا المنطق المعتمد على النتائج ونجاعة الأداء التساؤل حول قدرة القانون التنظيمي للمالية على بلورة نظام ميزانياتي يروم تحقيق حكمة المالية العمومية بالمغرب.

وتهدف هاته الندوة المنظمة من طرف مخبر الدراسات الدستورية والمالية والتنمية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس إلى إبراز مدى مساهمة القانون التنظيمي للمالية في إرساء حكمة مالية عمومية، وكذا استجلاء النقائص المختلفة التي تميز النص الجديد، وذلك انطلاقا من الأسئلة الآتية:

- ما هي الوسائل القانونية المعتمدة في القانون التنظيمي للمالية لتكريس منطق نجاعة الأداء والنتائج؟
- هل يمكن الانتقال من منطق للوسائل إلى آخر للنتائج دون انعكاسات؟
- هل بالإمكان تحقيق الأهداف المحددة للقانون التنظيمي للمالية دون إثارة مسؤوليات مختلف الفاعلين؟
- ماهي نقائص القانون التنظيمي للمالية في مجال تكريس حكمة جيدة للمالية العمومية؟

المحاور:

- الأسس الدستورية للقانون التنظيمي للمالية؛
- مراقبة دستورية القانون التنظيمي للمالية؛
- مقارنة نجاعة الأداء في القانون التنظيمي للمالية؛
- السلطات المالية للبرلمان في القانون التنظيمي للمالية ؛
- مقارنة النوع الاجتماعي من خلال القانون التنظيمي للمالية؛
- القانون التنظيمي للمالية ومبادئ الحكمة المالية الجيدة؛
- المبادئ الميزانياتية بين الصرامة والتغيير؛
- القانون التنظيمي للمالية والقانون المقارن؛
- البنية الميزانياتية في القانون التنظيمي للمالية.

الجدولة الزمنية:

- 30 مارس 2016 كآخر أجل لإرسال ملخص المداخلة؛
- 2 ماي 2016 كآخر أجل لإرسال النص الكامل للمداخلة؛
- تجرى الندوة بتاريخ 20 و 21 ماي 2016.

إمكانية النشر:

سيتم نشر المداخلات المقبولة في شكل إصدار مشترك بالمجلة المغربية للمالية العمومية (REMAFIP)

الاتصال ب:

Assou MANSOUR: assoumansour@yahoo.fr

Tel : 06 61 35 08 18

Abdesselam OUHAJJOU : ouhajjou6@yahoo.fr

Tel : 06 61 99 49 73

Zoubida NEGGAZ : zneggaz@gmail.com

Tel : 06 62 22 09 51

Driss TAHRI : drisstahrim@gmail.com

Tel : 06 11 69 33 98